

بوش والأزمة الاقتصادية

كارل روف

مستشار أساسي في إدارة الرئيس جورج بوش الابن (2000-2007)



صحيفة وول ستريت جورنال

8 يناير 2009

THE WALL STREET JOURNAL

President Bush Tried to Rein In Fan and Fred

by Karl Rove

The Wall Street Journal

ترجمة: علي الحارس

بينما تنهياً إدارة بوش للرحيل، تعيش صناعة الأساطير رواجاً منقطع النظير. ومن أهم ما تداولته هذه الصناعة أساطير التأكيد على أن انهيار قطاع الائتمان العقاري نتج عن توجه رأسمالي جامح في ظل قيادة رئيس عارض كافة الإجراءات التنظيمية لهذا المجال. وكما هي حال أية أسطورة، اتصفت هذه بالإمتاع والخيال. أما الواقع فكان شيئاً آخر. فشركتنا فاني ماي وفريدي ماك كانتا ضمن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تلك الأزمة. وكان الرئيس بوش قد أراد في السابق أن يكبح جماحهما قبل أن تخرج تصرفاتهما عن حد السيطرة.

بوش والأزمة الاقتصادية

وبدلاً من أن تكون هذه الأزمة فشلاً للنظام الرأسمالي. فإنها أظهرت ماذا يحدث عندما تمنح الحكومة امتيازات خاصة لكيانات خاصة مفضلة تعتمد على منقذين سيئين وممارسات فاشلة. فشركتا فاني ماي وفريدي ماك¹ كانتا من المشاريع المضمونة حكومياً (GSE)² بعد موافقة الكونغرس. وبهذا حصلنا على وعد ضمني بدعم دافعي الضرائب وإمكانية الاستدانة بفوائد أقل بكثير مما يحصل عليه منافسوهما. ولهذا السبب. حذرت إدارة بوش في الميزانية التي أصدرتها في أبريل من عام 2001 من أن الشركتين المذكورتين مفرطتا الحجم والتمويل. وأنهما إن فشلا «فسوف يسبب ذلك ردات فعل سلبية في أسواق المال. ويصل تأثيرها إلى كيانات ائتمانية فيدرالية وإلى النشاط الاقتصادي» بما يتجاوز قطاع الائتمان العقاري بكثير.

لقد أراد بوش أن يحد من الخطر الذي يتعرض له النظام من خلال رفع حد رأس المال اللازم لاستفادة الشركات من قانون (GSE). واشترط وجود موافقة مسبقة على النشاطات الجديدة. والحد من حجم حقائبها الاستثمارية. وكما أن الحكومة تقوم بتنظيم عمل المصارف ونقابات التأمين والمدخرات والديون. أراد بوش أن تلقى شركات الـ(GSE) معاملة تماثل ما يلقاه غيرها من الشركات المنافسة في القطاع الخاص. لكن شركات الـ(GSE) لم ترض بذلك وعملت على محاربتة. ولم ترغب بأن ترى إصلاحات بوش وهي تتحول إلى قوانين. لأن ذلك من شأنه أن يجعلها في مرتبة سواء مع منافساتها. وكان أن أقر الكونغرس الإصلاحات التي اقترحها بوش. ولكن ذلك حدث في 2008 بعد أن فات الأوان وانهارت الشركتان.

وفي غضون ذلك حصلت حادثة لم يكشف عنها وهي أن شركات الـ(GSE) قامت
(1) شركتا فاني ماي (Fannie Mae) وفريدي ماك (Freddie Mac) هما أهم شركتين للرهونات العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية. أدى انهيارهما عام 2007 إلى أزمة اقتصادية شملت أمريكا والعالم.
(2) المشاريع المضمونة حكومياً (Government Sponsored Enterprises: GSE): مجموعة شركات تقدم خدمات مصرفية يقوم بإنشائها الكونغرس الأمريكي. وتقع على عاتقها مهمة تحسين شؤون تدفق الضمان المصرفي نحو قطاعات اقتصادية معينة. وذلك من خلال العمل على توفير الضمان وتقليل كلفته للجهات المدينة في مجالات الزراعة والإسكان والتعليم.

بوش والأزمة الاقتصادية

بحملة محمومة لحشد المؤيدين. ووظفت لذلك أعضاء كبارا في الحزبين الديمقراطي والجمهوري. وأنفقت 170 مليون دولار في هذه الحملة على مدار عقد مضى؛ كما أنشأت خلية عمل هائلة من المؤيدين على المستوى المحلي والوطني للضغط على أعضاء الكونغرس. وعندما قام السيناتور الجمهوري ريتشارد شيلبي. وكان حينها رئيس لجنة المصارف في مجلس الشيوخ، بالدفع باتجاه إجراء إصلاحات شاملة في قانون (GSE) عام 2005، هدده السيناتور الديمقراطي كريس دود بتعطيل القانون وهو ما نجح فيه. لكن دود، وبعد انهيار الشركتين، تساءل قائلا: «لماذا لم نكن نقوم بعمل أكثر تجاه ذلك؟». ثم صوّت لصالح إصلاحات بوش التي نعتها يوما بأنها «طائشة».

إن دود لم يكن وحيدا بين الديمقراطيين في كثرة إساءته لإصلاحات بوش. فهنالک النائب بارني فرانك الذي دافع عن الشركتين واعتبرهما «مضمونتين تماما» ودعا مقترحات بوش بأنها «تافهة». ولكنه صوّت بالموافقة عليها في ما بعد. وكذلك هنالك السيناتور تشارلز شومير الذي رفض تلك المقترحات وقال بأن ما يحمله بوش من «تخوفات تتعلق بالأمان والمتانة» ما هي إلا «فزاعة». أما عبارة «لا تصلح الشيء إن لم يتعطل» فكانت اقتراح كل من السيناتور توماس كاربر والنائب ماكسين ووترز. أما النائب غريغوري ميكس فقد وجه التوبيخ إلى أحد المسؤولين في إدارة بوش خلال إحدى جلسات الاستماع وقال بأنه «يكاد يجن» بسبب إثارة الإدارة لهذه المسألة.

كما كان للديمقراطيين دائما حلفاء جاهزون ضمن الجهات الدائنة المعتادة على شراء شركات الـ(GSE) لرهوناتهم المحفوفة بالمخاطر. وعلى سبيل المثال؛ اشتكى انجيلو موزيلو، وهو المدير العام لشركة (كاونترى وايد فاينانشال)، من وجود «عملية تنظيمية شديدة البطء قد تؤدي إلى تخفيض، أو حتى إنهاء، الحوافز التي تشجع شركات الـ(GSE) وشركائها الرئيسيين في السوق على العمل».

لقد عملت الشركتان (فاني وفريدي) على مدار أكثر من ثلاثة عقود كي تحصلا على

بوش والأزمة الاقتصادية

تريليونين من الدولارات على شكل رهونات عقارية وضمانات مالية مضمونة عقارياً. ثم كان لكليهما 2.1 تريليون عام 2000. وبحلول عام 2005 أصبح للشركتين 4 تريليونات: أي بزيادة قدرها 92% خلال خمسة أعوام. وعندما بدأ عام 2008 نمت الحصيلة بنسبة 25% لتصبح 5 تريليونات؛ وبذلك حازت الشركتان على ما يقترب من نصف الرهونات العقارية في أمريكا.

وكلما كان بوش يدفع باتجاه الإصلاحات. كلما ازدادت مشتريات الشركتين. وحول هذا نجد رأياً لكل من بيتر واليسون من مركز أميركان انتربرايز. وتشارلز كالوميريز من كلية إدارة الأعمال في جامعة كولومبيا؛ إذ يعتقدان بأن تريليونا واحداً من هذا الدين كان عبارة عن قروض ثانوية «كاذبة». ومعظمها اشترت بين عامي 2005 و2007. وقد أدى هذا التراكم المحفوف بالمخاطر إلى السماح للمصارف بالتسليف دون ضابط وعلى نطاق واسع.

لقد انتقد البعض الرئيس بوش لدعمه توسيع إمكانية امتلاك المواطنين للبيوت. ولكن هدفه من وراء ذلك كان أن يمتلكوا البيوت التي يستطيعون تقديم ثمنها. وليس التي يحصلون عليها من دائنين طائشين تتحمل شركات الـ(GSE) طائلة مخاطراتهم.

إن انهيار قطاع الرهن العقاري يعتبر بالصورة العامة قصة من قصص الجشع وانعدام المسؤولية التي سمحت بها امتيازات قدمتها الحكومة. ولو قدم الديمقراطيون حينها ما تحتاجه إدارة بوش من سلطات تنظيمية. لما كانت هذه الأزمة على هذا المستوى شديد السوء ولما كان الاقتصاد الوطني غنياً عن مشكلة كهذه.

مما سبق يتبين سبب إصرار صانعي الأساطير على إنكار حقيقة أن بوش عمل على كبح جماح شركات الـ(GSE). لكن الحقائق عنيدة. كما اعتاد الرئيس ريغان على القول. وفي هذا المثال. تدعم الحقائق موقف بوش وتعرض أعضاء رئيسيين في الحزب الديمقراطي إلى مساءلة قاسية. وربما يعلل هذا سبب امتناع الكثير من الإعلاميين عن رواية القصة الحقيقية.